الجمهوريّة اللبنانيّة
هيئة الشراء العام
شفافية • منافسة • نـزاهــة

مذكرة رقم ١٠ /هـ.ش.ع./٢٠٢٦

موجّهة إلى كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون الشراء العام
حول إلزامية اعتماد دفتر الشروط النموذجي لشراء اللوازم

إن رئيس هيئة الشراء العام،
بناءً على قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ المعدّل بالقانون رقم ٣٠٩ تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٩، لاسيَّما المادة ٧٦ منه، الفقرة ١٦، التي أولت هيئة الشراء العام إصدار المستندات والنماذج المعيارية لإجراءات الشراء العام، بما فيها دفاتر الشروط النموذجية، وتوفيرها للجهات الشارية لاعتمادها إلزامياً،
وبناءً على محضر جلسة هيئة الشراء العام رقم ١١ تاريخ ٢٠٢٦/١٠/٢٨،

يقرر ما يلي:

المادة الاولى: اعتماد دفتر الشروط النموذجي
يُعتمد إلزامياً دفتر الشروط (او ملف التلزيم) النموذجي الصادر عن هيئة الشراء العام لشراء اللوازم بموجب مناقصة عمومية أو طلب عروض أسعار *بالإصدار رقم ١,٠*، والمنشور على المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام على الرابط https://www.ppa.gov.lb/ar/pages/details/١٤٩، وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه المذكرة.

تُعتمد تسميتا "ملف التلزيم النموذجي" و "دفتر الشروط النموذجي" بالمعنى ذاته.

المادة الثانية: نطاق الإلزامية
تلتزم الجهات الشارية باستخدام دفتر الشروط النموذجي المشار إليه في المادة الأولى من هذه المذكرة عند إعداد ملفات التلزيم لشراء اللوازم التي تدخل ضمن نطاق تطبيقه.
لا يجوز للجهات الشارية استبدال هذا النموذج بنماذج أخرى أو إجراء تعديلات على أحكامه الموحّدة، إلا في حدود ما تجيزه هذه المذكرة، مع مراعاة أحكام قانون الشراء العام والأنظمة المرعية الإجراء. والقرارات والمذكرات والإرشادات الصادرة عن هيئة الشراء العام ذات الصلة.

المادة الثالثة: مكوّنات دفتر الشروط النموذجي
يتضمن دفتر الشروط النموذجي سبعة أقسام:
١. القسم الأول: تعليمات للعارضين
٢. القسم الثاني: جدول البيانات
٣. القسم الثالث: منهجية التقييم
٤. القسم الرابع: معايير الأهلية والتأهيل
٥. القسم الخامس: النماذج
٦. القسم السادس: المتطلبات
٧. القسم السابع: شروط وأحكام العقد

الجمهورية اللبنانية
هيئة الشراء العام

يُعتمد دليل المستخدم المنشور مع دفتر الشروط النموذجي موضوع هذه المذكرة كمرجع إرشادي للجهات الشارية في إعداد ملفات التلزيم واستخدام النموذج.

المادة الرابعة: كيفية استخدام دفتر الشروط النموذجي

تقوم الجهات الشارية باستكمال الأقسام التالية من دفتر الشروط النموذجي، وفقاً لطبيعة كل عملية شراء ومتطلباتها:

القسم الثاني: جدول البيانات
القسم الثالث: منهجية التقييم، عند الاقتضاء، وفي الحدود التي يسمح بها النموذج
القسم الرابع: معايير الأهلية والتأهيل
القسم السادس: المتطلبات
القسم السابع: الشروط الخاصة للعقد، وذلك في حدود استكمال البيانات والأحكام الخاصة بعملية الشراء، دون تعديل الشروط العامة للعقد الواردة في النموذج.

تبقى الأقسام الأخرى، بما تتضمنه من أحكام وشروط موحّدة، دون أي تعديل.

أما بالنسبة إلى القسم الخامس (النماذج)، فعلى الجهة الشارية التأكد من تضمينه جميع النماذج الواجب تقديمها من قبل العارضين، سواء كانت واردة في النموذج المنشور على المنصة الإلكترونية أو أضيفت إليه عند الاقتضاء، شرط أن تكون هذه النماذج مبرّرة ومرتبطة بموضوع الشراء ومتوافقة مع أحكام القانون ودفتر الشروط النموذجي.

تتحمّل الجهة الشارية مسؤولية دقة المعلومات والبيانات والشروط التي تستكملها، ومدى ملاءمتها لحاجاتها الفعلية، والتقيّد بمبادئ قانون الشراء العام وأحكامه.

المادة الخامسة: طلبات إبداء الرأي

تمكيناً للجهات الشارية من تأمين احتياجاتها بالسرعة الممكنة وبكفاءة، ولهيئة الشراء العام من أداء رقابة هادفة وفاعلة، تُحصر اعتباراً من تاريخ صدور هذه المذكرة طلبات ابداء الرأي في ما خصّ ملفات التلزيم، وعند الاقتضاء، بمسائل محدّدة في الأقسام والنماذج التي تملؤها الجهة الشارية باعتبار ان الأقسام الأخرى تُعتمد كما هي.

ولا يحول ذلك دون ممارسة هيئة الشراء العام لصلاحياتها ومهامها المنصوص عليها في قانون الشراء العام.

المادة السادسة: النفاذ والتبليغ

يُعمل بهذه المذكرة من تاريخ نشرها على المنصة الالكترونية لهيئة الشراء العام، ويُعتبر هذا النشر بمثابة تبليغ للجهات الشارية، عملاً بأحكام الفقرة ٣٦ من المادة الثانية من قانون الشراء العام.

تبقى إجراءات الشراء التي سبق إطلاقها قبل تاريخ نفاذ هذه المذكرة خاضعة لملفات التلزيم المعتمدة بتاريخ الاعلان عنها.

بيروت في ١٠/ ١١ / ٢٠٢٦

رئيس هيئة الشراء العام

د. جان العليّة

الجمهورية اللبنانية
هيئة الشراء العام